

منع النزاع تحويل العدالة الحفاظ على السلام

الدراسة العالمية حول
تطبيق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325

الدراسة العالمية حول قرار مجلس الأمن 1325 هي محاولة لتعريف الفجوات والتحديات التي يواجهها تطبيق القرار 1325 (2000)، وأجندة المرأة والسلام والأمن خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. كما أنها فرصة لتعريف التوجهات الناشئة وأولويات العمل.

تستكشف الدراسة العالمية ثمانية مجالات مواضيعية في غاية الأهمية، وتتنظر في دور الأطراف الفاعلة الرئيسية في المراقبة والمساءلة فيما يتعلق بالنساء والسلام والأمن. تقدم الدراسة توصيات وتوجهات شاملة وقابلة للتطبيق وتقنية وموجهة إلى الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني والإعلام وغيرهم من أجل تحقيق تطبيق كامل للأجندة الأوسع للمرأة والسلام والأمن.

الدراسة العالمية حول قرار 1325 صحيفة وقائع: الدول العربية/ منطقة شمال أفريقيا*

مشاركة المرأة

النتائج الرئيسية:

تزيد مشاركة المرأة من احتمال دوام اتفاقية السلام لمدة عامين على الأقل بنسبة 20%، كما تزيد احتمال دوام اتفاقية السلام لمدة 15 عاماً بنسبة 35%.

يُظهر تحليل لأربعين عملية سلام حول العالم منذ نهاية الحرب الباردة أنه في الحالات التي تتمكن فيها المرأة من ممارسة تأثير قوي على عملية المفاوضات، تكون هناك فرصة أكبر بكثير للتوصل لاتفاقية مما لو مارست المجموعات النسائية تأثيراً ضعيفاً أو لم تمارس أي تأثير على الإطلاق. وفي الحالات التي يكون فيها تأثير المرأة قوياً، دائماً ما يتم التوصل إلى اتفاق.

مثلاً، يُظهر تحليل للعلاقة بين تأثير المرأة على عمليات السلام ومخرجات تلك العمليات أنه في الحالات التي لا يكون فيها للمرأة تأثير على العمليات أو التي يكون تأثيرها فيها ضعيفاً، كعملية السلام بين تركيا وأرمينيا (2008 - 2011) وإسرائيل وفلسطين (1991-1995، 2003-2013)، لم يتم تطبيق الاتفاقيات. كما يُظهر التحليل ذاته أنه حين يكون للمرأة تأثير متوسط على عمليات السلام، تكون المخرجات متباينة. مثلاً، خلال التحول السياسي في مصر (2011-2013) لم يتم التوصل إلى اتفاقية (في وقت إجراء التحليل، تطبيق الاتفاقية التركية- الكردية الذي بدأ في عام 2009 ما زال جارياً). وحين كان للمجموعات النسائية تأثير قوي كما هو الحال في اليمن مثلاً (2011-2014)، تم التوصل إلى اتفاق وما

يُظهر عدد متزايد من الأدلة أن مشاركة النساء تسهم بشكل واضح في إنهاء المحادثات وتطبيق دوام اتفاقيات السلام.

فهناك تزايد كبير في اللغة المراعية للاعتبارات الجنسانية في اتفاقيات السلام، إضافة للتزايد الكبير لعدد النساء والمجموعات النسائية وخبراء النوع الاجتماعي الذين يخدمون كأطراف فاعلة رئيسية. ومع ذلك، تواجه المشاركة الرسمية للنساء عوائق كبيرة.

إن لاشترك المرأة في عمليات السلام أثراً إيجابياً على الدفع نحو بدء واستئناف وإنهاء المفاوضات، خصوصاً عند توقف زخم المحادثات أو تعثرها. إضافة إلى ذلك، هناك احتمال أكبر بتطبيق الاتفاقية حين يكون للمرأة تأثير قوي على عملية المفاوضات.

كثيراً ما يتم إهمال المفاوضات على مستوى المجتمع والمستوى المحلي (أو "المسار 2") - حيث تعمل النساء مسبقاً في الكثير من الأحيان على التوسط وحشد المجتمعات من أجل السلام - لصالح مفاوضات "المسار 1" التي تدور بين النخب السياسية والعسكرية البارزة والتي يسودها الذكور.

زال تطبيقه جارياً (في هذه الحالة، توقف التطبيق بسبب أعمال قتالية جديدة).

على الصعيد العالمي، يقل احتمال فشل اتفاقيات السلام بنسبة 64% عند مشاركة الممثلين عن المجتمع المدني، في الوقت الذي ترك فيه اتخاذ القرار في 15 من 16 حوار وطني لمجموعات صغيرة من الزعماء الذكور. إلا أن الحوار الوطني اليمني يعد استثناءً بارزاً هنا.

التوصيات الرئيسية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:
التأكد من أن جميع الأطراف الفاعلة والوسطاء ومجموعات الأصدقاء والجهات في الصراع يكفلون أن مشاركة النساء في المحادثات متساوية وحقيقية، وأنه سيتم التخلص من المعوقات التي تقف في وجه مشاركة المرأة.

التوسط بين المنظمات النسائية والزعماء الوطنيين السياسيين المسيطرين، بمن فيهم قادة الأطراف المتنازعة، من أجل تشجيع إدماج المرأة بين مندوبيهم. كما ينبغي على الدول الأعضاء تقديم الحوافز للأطراف المتفاوضة للقيام بذلك، وتشمل التدريب أو الدعم اللوجستي أو إضافة مقاعد مندوبين.

دراسات حالة في المشاركة: اليمن وسوريا

اليمن: يُظهر مثال مشاركة المرأة في الحوار الوطني اليمني كيف يحدد تصميم وهيكلة الحوار السياسي وتأثير الوسيط إلى أي مدى تأخذ تلك العمليات في الاعتبار صوت المرأة ومساهماتها. فقد نتج عن مشاركة النساء في الحوار الوطني اليمني مناقشات وتوصيات في الإصلاح الدستوري والتنظيمي للعديد من القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومن ضمنها: رفع السن القانوني للزواج وتخصيص نسبة انتخابية للنساء في البرلمان وتجريم العنف ضد المرأة. إلا أن المشكلات الأمنية أوقعت عملية صياغة الدستور. إلا أن المكاسب في حقوق المرأة وتمكينها موثقة في وثيقة مخرجات الحوار الوطني ومسودة الدستور اليمني، ويُتوقع أن يبقى كلاهما وثائق تأسيسية في مستقبل اليمن.

سوريا: على النقيض من اليمن، وعلى الرغم من تاريخها الأطول في تمكين المرأة، ووجود عدد أكبر من النساء المتعلمات ووجود منظمات مجتمع مدني نسائية قوية، كانت المقاومة الثقافية - وما زالت - تُستخدم كمبرر لاستثناء المرأة من عملية السلام، وبمعارضة ضعيفة من قبل الأطراف الفاعلة على أي مستوى.

تطوير وتمويل استراتيجية دعم على المدى الطويل لبناء قدرة الشبكات النسائية على المشاركة في الحوار السياسي، وتعزيز الوعي الجنساني لدى الوسطاء والميسرين والأطراف المتنازعة، ومعالجة المشكلات العملية التي يمكن أن تحد من إشراك المرأة، وحماية النساء الناشطات من ردات الفعل المحتملة.

دعم إشراك المرأة ومساهماتها، ليس فقط في محادثات السلام وإنما في الدبلوماسية الوقائية ومراقبة وتنفيذ الاتفاقيات.

النتائج الرئيسية:

جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة تزداد خلال الصراعات.

يهدد النساء خطر الاتجار بالبشر بالجريمة المنظمة، والتحرش والاستغلال والتمييز من قبل أصحاب الأملاك وأصحاب العمل، والاعتقال التعسفي والاحتجاز والطرده من قبل السلطات.

ينبغي على جميع الأطراف الفاعلة معالجة المجموعة الكاملة من التحديات على حقوق المرأة والفتاة التي تحميها القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشمل ولكنها غير محصورة بحق التعليم والصحة والأراضي والأصول الإنتاجية، وحق المشاركة واتخاذ القرار والقيادة في شؤون القرية أو المجتمع، والتي ترتبط بشكل قوي بأمن المرأة.

تم إيلاء المزيد من الاهتمام بالعنف ضد المرأة والفتاة - خصوصاً العنف الجنسي خلال النزاعات - الأمر الذي أدى إلى تسليط المزيد من الأضواء على القضية، وارتفاع مستوى التأييد لها، وتطوير أدوات تقنية. ومع ذلك، يُخصص القليل جداً من التمويل لبرامج وخدمات الناجين.

وفي سياق النزاعات، وخصوصاً في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، تعاني المرأة والفتاة من عدم كفاية الظروف والمستلزمات الصحية وخدمات الصحة الإنجابية والأمومة. فأكثر من نصف وفيات الأمهات تحدث في المناطق المتضررة من الصراع وفي الدول الهشة، كما أن أسوأ عشر دول من حيث وفيات الأمهات إما دول في صراع أو خارجة من صراع. وفي هذا السياق، يتأثر أيضاً الحصول على التعليم؛ ففي المناطق المتضررة من الصراع يقل صافي معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية بسبع عشرة نقطة عن المعدل العالمي.

كثيراً ما يتم إطعام الفتيات أخيراً، وهن أول من يعاني من الجوع في حالات انعدام الأمن الغذائي. هذه حقيقة ثبتت صحتها في المجتمعات المتضررة من الصراع وبين اللاجئين والنازحين في اليمن والمناطق السورية. يرتبط إعطاء المرأة الأولوية في توزيع الغذاء بشكل وثيق بزيادة التنوع الغذائي، وفي بعض الحالات بانخفاض يصل إلى 37% في انتشار الجوع.

تتعرض النساء في حالات الصراع في الكثير من الأحيان لتهديد العنف في طريقهن من وإلى نقاط توزيع الماء والغذاء. يمكن لإشراك المرأة في لجان الماء والبنية التحتية أن يقلل احتمال اضطرار النساء والفتيات للمشي لمدة تزيد عن 60 دقيقة ذهاباً وإياباً للحصول على الماء بنسبة 44 بالمئة.

حالياً، هناك 27 دولة حول العالم لديها قوانين تميز ضد المرأة في قدرتها على منحها جنسيتها لأولادها، ومن ضمنها البحرين وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة. وفي أوضاع الصراع، يساهم ذلك في وجود عديمي الجنسية. مثلاً، ربع العائلات السورية اللاجئة تعولها النساء،

حماية حقوق المرأة والفتاة في الأوضاع الإنسانية

ومتساوية في اتخاذ القرارات المجتمعية، والأدوار القيادية، وتطبيق ومراقبة وتقييم التدخلات الإنسانية، وفي نفس الوقت معالجة معوقات

نحو عصر العدالة التحويلية

يمكن أن تكون العدالة تحويلية بطبيعتها، بحيث لا تعالج الانتهاكات الفردية التي تعاني منها المرأة وإنما تعالج عدم المساواة الذي يكمن خلف تلك الانتهاكات والذي يجعل المرأة والفتاة مستضعفة خلال أوقات الصراع ويشكل أساساً لنتائج انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها.

ينبغي أن يقابل التركيز على الإفلات من العقاب والجناة - المتمثل في الخطوات الإيجابية التي اتخذتها كل من المحكمة الجنائية الدولية ومحاكم جرائم الحرب الوطنية، إضافة إلى الاستخدام المتزايد للجان التحقيق - تركيز مساوٍ على الإصلاحات والخدمات والتعويض للضحايا.

وفي حين أن الاستثمار في أنظمة العدالة غير الرسمية قد ازداد، مما تكفل الحماية المتساوية لحقوق المرأة والفتاة، إلا أنها تبقى مواقع مشاركة تنفصها الموارد والخدمات.

المشاركة.

النتائج الرئيسية:

وُجهت تهم بارتكاب الجرائم الجنسية في ست من الحالات التسع قيد التحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وفي 14 من 19 قضية. ومع ذلك، لم تكن هناك أي إدانات بجرائم جنسانية في الأحكام الثلاثة الصادرة عن المحكمة حتى الآن.

قدمت 95 دولة من بين 122 من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي لعام 2014 قوانين محلية لاحقة لمواجهة العنف ضد المرأة.

تكشف الاستبيانات أنه في المناطق المتضررة من الصراعات تكون المرأة أقل معرفة وتبلغ عن مستويات أقل من القدرة على الوصول إلى آليات العدالة التقليدية والرسمية مقارنة بالرجال، وتبلغ عن مستويات أقل من القدرة على الوصول إلى آليات العدالة التقليدية والرسمية.

يتم حل ما يقارب 80 بالمئة من الادعاءات أو الخلافات من خلال أنظمة عدالة موازية، مما يشير إلى أن معظم النساء في البلدان النامية يمكنهن الحصول على العدالة في بيئة قانونية شاملة. ومع ذلك، تكون آليات العدالة الانتقالية ضيقة المجال في الكثير من الأحيان وتفشل في معالجة عدم المساواة الهيكلية ونقاط الضعف التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب. مثلاً، في الكثير من الأحيان تتجاهل أنظمة العدالة الانتقالية تجارب المرأة، وتعتبرها ثانوية أو ضحية غير مباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان أو الانتهاكات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية التي تتعرض لها المرأة في الغالب.

تشير الأدلة إلى أن العدد المتزايد من القاضيات وغيرهن من المسؤولات على الخط الأمامي لقطاع العدالة يمكن أن ينشئن بيئات مواتية للنساء بشكل أكبر خلال إجراءات المحاكم، ويمكن أن يصنعن فرقاً في نتائج حالات العنف الجنسي.

إلا أن القانون السوري يمنع المرأة من نقل جنسيتها لأبنائها مما يساهم في زيادة عدد الأطفال عديمي الجنسية.

وجدت الدراسة العالمية أن الأغلبية العظمى من النساء والفتيات اخترن عدم الإبلاغ عن العنف بسبب الشعور بالعار والوصمة المرتبطة بذلك، والأكثر من ذلك، بسبب عدم وجود خدمات يسهل الوصول إليها، أو وسائل الإبلاغ بأمان، أو السبل لتلقي المساعدة.

تساهم برامج المساواة بين الجنسين في الفعالية التشغيلية للخدمات الإنسانية. إلا أنه بين عام 2011 و عام 2014 كان لأقل من 2% من جميع البرامج الإنسانية المراقبة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هدف واضح بالنهوض بالمساواة بين الجنسين أو اتخاذ الإجراءات لصالح المرأة والفتاة. تبقى العديد من التدخلات الإنسانية غير مفرقة بين الجنسين، وتبقى البيانات المجموعة من دون تفصيل حسب العمر أو الجنس.

تفيد الدراسة بأن وجود مجموعات نسائية مستقلة هو العامل الوحيد الأكثر أهمية في مواجهة العنف ضد المرأة والفتاة. ومع ذلك، يستمر تهميش المنظمات النسائية في تخطيط وتنفيذ برامج الاستجابة الإنسانية. وقد وثقت الدراسة العالمية أن المرأة في الأوضاع المتضررة من الصراع تفضل التدخلات التي تركز بشكل أقل على مرتكبي الجرائم ومنع الجناة المحتملين، وتركز بدلاً من ذلك على تمكين المرأة والفتاة مما يضعها على الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات.

التوصيات الرئيسية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:

التخلص من القوانين واللوائح التنظيمية التمييزية التي تعترض سبيل المساواة الكاملة في الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية خلال الصراع وبعده.

الإيكال الصريح لجميع البرامج بتبني وتطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين وتوجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ذات الصلة حول النوع الاجتماعي وعمليات التدخل في حالات العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية خلال دورة المشروع بأكملها، وطلبها في جميع طلبات التمويل.

دراسة حالة في مجال الحماية: سوريا

سوريا: أفادت اللجان السورية أنهم ينتظرون ما بين 8 و 12 ساعة من أجل استلام قسائم الغذاء أو غيرها من الضروريات، وقد أدرجت طوابير الانتظار على أنها ثاني أخطر الأماكن التي يمكن أن تتعرض فيها النساء للاعتداء الجنسي بعد المنزل. وقد أفاد الإعلام ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بزيادة زواج الأطفال في سوريا والدول المجاورة منذ بداية الصراع. إلا أنه لم يعالج أي من السبعة وستين مشروعاً الممولين خلال عام 2014 في داخل سوريا مشكلة زواج الأطفال، وعالج مشروع واحد فقط قضية العنف الجنساني بالتحديد، وأعطيت ثلاثة مشاريع فقط علامة النوع الاجتماعي لأن هدفها الأساسي هو النهوض بالمساواة بين الجنسين.

رفع المستويات الحالية لنسب التمويل الذي يستهدف برامج المرأة والفتاة بحيث تصل إلى 15% على الأقل.

ضمان دعم مشاركة المرأة المتضررة من الأزمات الإنسانية - وذلك يشمل اللجان والنازحات داخلياً وعديمات الجنسية - مشاركة حقيقية

الحفاظ على السلام في عالم يُعسكر بصورة متزايدة

وُجد أن حضور المرأة في قطاع الأمن يقل بشكل كبير من الشكوى من سوء السلوك، ومعدلات الاستخدام غير السليم للقوة، والاستخدام غير المناسب للأسلحة. وتظهر الدراسة أن وجود المرأة في عمليات السلام يحسن من مصداقية القوة، ويُمكن من الوصول للمجتمعات والمعلومات الحيوية، ويؤدي إلى زيادة في الإبلاغ عن الجرائم الجنسية والجسدية.

لقد قدمت العديد من الأطراف الفاعلة في الأمن مجموعة من الإجراءات لإدماج المسائل الجنسانية. إلا أن هذه الجهود لم تؤد بعد إلى تحولات مؤثرة في الهياكل العسكرية والثقافات العسكرية خارج حدود الوعي الأكبر بأهمية المنظور الجنساني وظهور مستشارين محترفين في المسائل الجنسانية ضمن المؤسسات العسكرية.

إن المنظور الجنساني أوضح بكثير في جميع مناحي عمليات الحفاظ على السلام في الوقت الحاضر. ومع ذلك، هذه الجهود مخصصة ومحدودة النطاق والحجم، ومحدودة بقلّة الموارد ضمن موازنات الحفاظ على السلام، وعدم المساواة بين الجنسين الراسخ في البعثات.

تبقى حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسي سبباً للقلق في المجتمعات الدولية والمجتمعات التي تنتشر فيها قوات حفظ السلام. من المهم جداً أن تأخذ الأمم المتحدة قرارات أكثر حسماً لمعالجة هذه المسألة نهائياً.

النتائج الرئيسية:

في المتوسط، تشكل النساء ثلاثة بالمئة من البعثات العسكرية في الأمم المتحدة، ويتم توظيف أغلب هذه النسبة ضمن كادر الدعم. هذا الرقم لم يتغير منذ عام 2011، وقد تغير قليلاً عن نسبة الواحد بالمئة من النساء ضمن قوات حفظ السلام في عام 1993. منذ عام 2015، كانت دولتين فقط من الدول العربية/ منطقة شمال أفريقيا (مصر والمغرب) من ضمن أهم الدول الخمس عشرة المساهمة في البعثات الميدانية للأمم المتحدة، و 3% فقط من الجيش المغربي مكون من النساء (البيانات غير متاحة عن مصر).

هناك 7000 موظف مدني دولي تقريباً يعملون في البعثات الميدانية، وأقل من 30% منهم من النساء (و20% منهم فقط يعملون بوظائف إدارية عليا). تشكل المرأة 17% فقط من الكادر الوطني، وهي نسبة أكبر من القوة العاملة في البعثات.

من بين 33 معيار مرجعي تم تبنيه من قبل خمس بعثات ميدانية لحفظ السلام، لم يشر أي منهم بشكل خاص إلى المسائل الجنسانية خاصة أو المساواة بين الجنسين. ومن بين 105 مؤشرات متعلقة بتلك المعايير، أشارت خمسة مؤشرات فقط للمسائل الجنسانية وتعلق معظمها بالعنف الجنسي.

يمكن أن تكون التعويضات آلية عدالة انتقالية فعالة في مجتمعات ما بعد الصراع، ولكن، تبقى هذه الآلية الأقل تمويلاً وتطبيقاً بين آليات العدالة بعد الصراع. والقليل جداً من برامج التعويضات تستهدف أو تعالج جميع الانتهاكات ضد المرأة خلال الصراعات.

التوصيات الرئيسية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:

تبني منهج العدالة التحويلية في برامج وصول المرأة للعدالة. ويشمل ذلك تطوير التدخلات التي تتحدى التقاليد المجتمعية الثقافية والسياق الذي يحيط بعدم المساواة والذي من شأنه أن يكرس التمييز ضد المرأة ويعزز ويطلع الانتهاكات المتعلقة بالصراعات.

دراسات حالة حول العدالة التحويلية:

تونس والمغرب وليبيا

تونس: يمثل إطار عمل هيئة الحقيقة والكرامة في تونس مثلاً على التقدم الذي تم إحرازه في العدالة التحويلية. تعالج هيئة الحقيقة والكرامة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الفساد والاختفاءات، إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية. تُعرّف "الضحية" على أنها لا تشمل فقط الفرد الذي يعاني من الأذى المباشر، وإنما المجموعات أو أفراد العائلة أيضاً. هذا الإطار يتيح للهيئة معالجة السياق الهيكلي الذي جعل المرأة ضعيفة في وجه العنف خلال الصراعات وبأثر تحويلي.

المغرب: حققت هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب منهجاً مراعيّاً للاعتبارات الجنسانية في التعويضات وذلك بالاعتراف بأضرار محددة تعاني منها النساء، ومن ضمنهم أقارب الضحايا الأصليين، والاعتراف بالتمييز في مناهج التعويضات السابقة، وتعريف الاعتداءات الجنسية على أنها من الانتهاكات التي يتم التعويض عنها.

ليبيا: في عام 2014 أصدرت ليبيا مرسوماً يدعو لمنح التعويضات لضحايا الاعتداء الجنسي خلال حكم القذافي وثورة عام 2011. يعرض هذا المرسوم 12 آلية للإغاثة ومن ضمنها الدعم المالي والنفسي للضحايا.

ضمان أن آليات المساءلة الموكلة بوقف العنف المتطرف والاستجابة له لديها الخبرة الجنسانية اللازمة لفعل ذلك في ضوء المعدلات المتزايدة من الاعتداءات المتعمدة من قبل المجموعات العنيفة المتطرفة على حقوق المرأة، وتشمل العنف الجنسي والجنساني.

الاستثمار في تقوية أنظمة العدالة الوطنية للتحقيق في الجرائم الدولية وملاحقتها قضائياً، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

تأسيس معايير محددة لضمان المشاركة الفاعلة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني في تصميم وتطبيق ومراقبة وتقييم آليات العدالة الانتقالية.

التعاون من أجل تصميم وتطبيق مبادرات التمكين القانوني التي تنمي ثقة المرأة وقدرتها على الوصول إلى الأنظمة القانونية، وتمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في توجيهها.

تظهر البيانات من 39 دولة ارتباطاً إيجابياً بين نسبة النساء العاملات في سلك الشرطة ومعدلات الإبلاغ عن الاعتداء الجنسي.

ارتفع معدل المنافع المتأتمية من نشاطات التوظيف المؤقت التي تستفيد منها النساء إلى 35% خلال السنوات الماضية. وتهدف خطة الأمين العام ذات النقاط السبع حول بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية لأن تصل النسبة إلى 40%.

التوصيات الرئيسية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:

وضع أهداف محددة لتحسين التوظيف والاستبقاء والترقية للمرأة في القوات المسلحة وفي قيادة المؤسسات الأمنية.

ضمان فحص كل جندي يتم نشره بدقة، وتدريبه ومحاسبته على أفعاله، بما في ذلك الاعتداء أو الاستغلال للمرأة والفتاة.

الالتزام بالتعاليم والخطط التي تأخذ في الاعتبار أثر كل انتشار أو عملية عسكرية على المرأة والفتاة، والتي تعتبر أن استخدام الحماية العسكرية غير المسلحة وسيلة حماية مفضلة أو مكتملة.

بحلول تموز 2015، مثلت المرأة في البلاد التي في حالة صراع أو ما بعد الصراع والتي لديها حصص انتخابية مشرعة، مثل ليبيا والعراق وفلسطين، حوالي 23% من البرلمانيات مقارنة بنسبة 15% في البلاد التي ليس لديها حصص انتخابية (كلبان وسوريا).

كما ازدادت نسبة النساء المشتركات في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل كبير، ولكن لا توجد بيانات حول نسبة الفوائد التي تلقتها المرأة، أو الفروقات في جودة ومدى تغطية تلك الفوائد.

بناء مجتمعات شاملة وسلمية بعد الصراع

التوصيات الرئيسية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:

التأكد من أن يسبق رسم المخططات جميع جهود بناء السلام المحلية، من أجل تحديد البرامج المهمة بالنسبة للمجتمعات المتضررة من الحرب، والبرامج التي ستقوم بتمكين المرأة بشكل أكثر فعالية. ولا ينبغي استخدام سياسة "حجم واحد يناسب الجميع".

تصميم وتطبيق ومراقبة برامج الانتعاش الاقتصادي وسياسات الاقتصاد الكلي بأسلوب يراعي الاعتبارات الجنسانية، وتقييم البرامج بالنسبة لأثرها على تحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة.

تبني تدابير تشريعية وسياسية للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامية، وضمان إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة في هياكل الحكم بعد الصراع.

جعل منح المرأة والفتاة وثائق هوية أولوية خلال وبعد الصراع، لتتمكن من التسجيل للتصويت والوصول إلى الأرض والمطالبة بالخدمات والمنافع الاجتماعية.

تبني تدابير تقديم الخدمات التي تستهدف المرأة بشكل خاص، وتأخذ في الاعتبار الأعباء الجسيمة التي تتحملها المرأة في الكثير من الأحيان بسبب مسؤولياتها في تقديم الرعاية للآخرين.

منح القيادات على المستوى المحلي والوطني فرص بناء القدرة على القيادة.

النتائج الرئيسية:

يزداد عادة العنف ضد المرأة في أعقاب الصراع، وهو ما يؤكد أهمية إعادة بناء حكم مؤسسات القانون.

تُظهر التجارب والأدلة أن من المرجح أن تتفق المرأة دخلها على احتياجات العائلة كالرعاية الصحية والتعليم، وبذلك تسهم بشكل أكبر في الانتعاش الاجتماعي بعد الصراع.

منذ تبني قرار 1325، ازدادت مشاركة المرأة في أجهزة الحكم على المستوى الوطني في البلاد الخارجة من الصراع، وذلك على الأغلب نتيجة لتدابير خاصة ومؤقتة. إلا أن هناك حاجة أكبر للمزيد من الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين في هياكل الحكم المحلي، إضافة إلى تصميم ومراقبة وتقييم برامج الخدمات العامة.

المجتمعات المتضررة بالصراع التي اختبرت انتعاشاً اقتصادياً وتقليلاً للفقر بشكل أسرع هي المجتمعات التي أبلغ فيها عدد أكبر من النساء عن مستويات أعلى من التمكين.

تُظهر الأدلة أن مشاركة المرأة بأعداد كبيرة في الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات – سواء كانت انتخابات أو ضابطات شرطة أو موظفات تسجيل أو قضاة أو كتاب محكمة أو معلمات أو موظفات في الرعاية الصحية أو مرشدات زراعات – تؤدي إلى تحقيق جودة أفضل للخدمة المقدمة لكل من الرجل والمرأة.

وفي حين أن الإنفاق العالمي على التعليم العام يصل إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تبقى هناك فجوات ضخمة في التمويل لنطاق واسع من احتياجات وتدابير أمن الإنسان، خصوصاً فيما يتعلق بتمكين المرأة والفتاة، والصحة والحقوق الإنجابية، والصحة والتعليم.

تظهر مشاريع بحثية حديثة واسعة النطاق أن أمن المرأة هو أحد أكثر المؤشرات الموثوقة عن السلام في بلد ما.

أظهر تقييم تابع للمستشارين المعنيين بالسلام والتنمية التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعاملين على منع الأزمات في البلدان الهشة أن المرأة تشغل 6 من أصل 34 وظيفة.

التوصيات الرئيسية:

تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمنها الهدف 5 حول المساواة بين الجنسين، والهدف 10 حول الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والهدف 16 حول المجتمعات الشاملة المسالمة.

تبني ممارسات وضع ميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية، ومنها إدماج التشاور مع المجتمع المدني كإستراتيجية لمعالجة قضية ميزانيات الدول العسكرية وتسييل الضوء عليها والحد منها ومن أثرها على عدم استقرار السلام والأمن الدولي وعلى حقوق المرأة.

تقديم الدعم المالي والتقني والسياسي لتشجيع التدريب التعليمي والتدريب على القيادة للرجال والنساء والفتيات، بما يعزز ويدعم التعبير السلمي وغير العسكري عن الرجولة.

إدماج مشاركة المرأة والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية والمؤشرات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني في جميع عمليات الإنذار المبكر، وجهود منع الصراعات والاستجابة المبكرة، مع الربط بالقنوات الرسمية للاستجابة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

منع الصراعات

تتمحور أجندة المرأة والسلام والأمن حول إنهاء الصراع، وليس جعل الصراع أكثر أمناً بالنسبة للمرأة. ولكن تم إهمال بعض المطالب الرئيسية للحركات النسائية - كخفض الإنفاق العسكري، والتحكم بالأسلحة، وتعزيز حلول الصراع السلمية، ورعاية ثقافة السلام - خلال المسعى لتطبيق قرار 1325.

يقل احتمال اللجوء إلى استخدام القوة في الدول التي يقل فيها عدم المساواة بين الجنسين. هناك حاجة لتقدير أكبر لتأثير الأعراف والعلاقات وعدم المساواة بين الجنسين على احتمال اندلاع الصراعات.

منع الصراع يتطلب مناهج قصيرة المدى تشمل مشاركة المرأة والمؤشرات الجنسانية في أنظمة الإنذار المبكر، إضافة إلى مناهج طويلة المدى تعالج الأسباب الهيكلية للصراع، بما في ذلك عدم المساواة، ومعالجة المسببات الحديثة للصراع كالتغير المناخي واستخلاص الموارد الطبيعية.

النتائج الرئيسية:

في عام 2014، شكلت الكلفة العالمية للعنف 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - أو 14.3 ترليون دولار. وفي عام 2014، قُدر الإنفاق العسكري العالمي بما يساوي 1.8 ترليون دولار أمريكي، أي ما يقارب 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد لوحظت زيادة حادة في عام 2014 في عدد الدول التي زاد إنفاقها العسكري عن 4% من ناتجها المحلي الإجمالي عن معدلاتها لعام 2005، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر والإمارات العربية المتحدة والعراق والبحرين.

تضاعفت تقريباً قيمة التجارة العالمية بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة بين عامي 2001 و 2011، إذ ارتفعت قيمتها من 2.38 مليار دولار أمريكي إلى 4.63 مليار دولار أمريكي.

بناء قدرة المرأة والفتاة - بما في ذلك الامهات والقيادات الدينية وقيادات المجتمع من الإناث ومجموعات المجتمع المدني النسائية - على المشاركة في جهود محاربة التطرف العنيف بأسلوب يناسب الأوضاع المحلية.

ضمان أن تراعي عمليات المراقبة والتقييم لجميع تدخلات مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف الاعتبارات الجنسانية، من خلال استخدام المؤشرات المتعلقة بالمساائل الجنسانية، وجمع بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي. كما ينبغي أن تستكشف التقييمات أثر تدخلات مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف على المرأة والفتاة بشكل خاص.

مواجهة التطرف العنيف

في مختلف المناطق، هناك قاسم مشترك بين المجموعات المتطرفة وهو أن تقدمهم مرتبط بالاعتداء على حقوق المرأة والفتاة - الحق بالتعليم والمشاركة في الحياة العامة واتخاذ قرارات مستقلة حيال أجسادهن.

عند محاربة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف يتم التغاضي عن طائفة الأدوار التي تلعبها المرأة في منع التطرف العنيف والمشاركة فيه. تقدم أجنحة المرأة والسلام والأمن إطار عمل لاستجابة وقائية ومنزوعة السلاح للإرهاب والتطرف العنيف، وقد أقرت عدة ولايات دولية بهذه العلاقة.

حقوق المرأة هدف بحد ذاته. وخطورة إساءة استخدام حقوق المرأة واستغلالها عالية. وحين يصبح تأييد حقوق المرأة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأجندة الحكومة لمحاربة الإرهاب تزداد خطورة رد الفعل - الذي كثيراً ما يكون في بيئات مضطربة - ضد المدافعين عن حقوق المرأة.

كما تتأثر المرأة بتكتيكات محاربة الإرهاب: إذ يمكن أن يزيد تسنيده الأصول من انعدام أمان المرأة، كما أن الإجراءات البنكية وسياسات التبرع الأكثر صرامة تؤثر على المنظمات النسائية. وبذلك يضيق الخناق على المرأة بين الإرهاب واستجابات محاربة الإرهاب.

دراسات حالة حول مواجهة التطرف العنيف: سوريا والعراق والمغرب

سوريا والعراق: وثقت دراسات حديثة انجذاب العديد من النساء للمجموعات المتطرفة مثل داعش لنفس الأسباب التي تجذب الرجال إليها، ومن ضمنها المغامرة وعدم المساواة والشعور بالإقصاء والانجذاب للقضية. لكن العديد من الاستجابات حتى الآن تتجاهل دور المرأة في الانضمام إلى المجموعات المتطرفة، وتعزز الصور النمطية الدينية والصور النمطية حول الجنسين، وتتجاهل عوامل الطرد والجدب الكامنة وراء تطرف المرأة.

المغرب: في عام 2005، بدأت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باعتماد الأئمة الإناث المعروفات باسم المرشدات. وهن مسؤولات عن الترويج للاعتدال الديني والتسامح بهدف الحد من التطرف العنيف. منذ عام 2014، أصبح هناك أكثر من 500 مرشدة تعمل مع النساء والشابات في المساجد والمجتمعات والسجون في الرباط والدار البيضاء.

**الدول العربية/ منطقة شمال أفريقيا تشمل: الجزائر والبحرين ومصر وايران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.*

التوصيات الرئيسية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:

حماية حقوق المرأة والفتاة في جميع الأوقات، وضمان أن الجهود والإستراتيجيات لمواجهة التطرف العنيف لا تعرض المرأة والفتاة بصورة نمطية أو تستخدمها كأداة أو تستغلها باسم الأمن.

